

اليمن

استماتة إماراتية للخروج بإنجاز هجوم «استثنائي» لا يسقط مطار الحديد

بعدما حوصر مرتزقتها في أكثر من نقطة على الساحل الغربي، حشدت قيادة تحالف العدوان كل طاقتها للسيطرة على مطار الحديد، لكت خيبتها سرعات ما تجددت مع تحكُّن الجيش واللاجئ من اضلاله هجومها، وعلى رغم ما ظهره قوات سلطات صنعاء من استيصال الأناها تحاذر الانجرار إله الحرب النفسية التي تشنها ابوظبي، واضعة في اعتبارها أن الحركة «طويلة جدا»، وأن المطلوب إغراق الفزاة في المستنقع

لم تعش أماني قيادة «التحالف» بالسيطرة على مطار مدينة الحديد طويلاً، هي سكرة موقفة فقط عاشتها الوسائل الإعلامية الموالية للإمارات والسعودية قبل أن يتجلى عبار المعركة، ويتَّضح حجم الرُيف الذي رافق اشتباكات اليوم الثامن. تسللت الميليشيات التابعة لأبو ظبي، صباح

5200 اسرة نازحة من الحديد

في محاولاتها للسيطرة على مطار الحديد، بذلت الميليشيات الموالية لـ«التحالف» قرية المنظر الواقعة في جوار المطار، والتي كان أتى القصف الجوي المكثف إلى تهجير أعداد كبيرة من سكانها، ونقلت وكالة «رويترز» عن أحد سكان القرية قوله إنه تركها وأسرته قبل 3 أيام، وساروا لسافة ثلاثة كيلومترات وهم يخطئون خلف الجدران وتحت الأشجار لتجنب الضربات الجوية، قبل أن يعثروا على ماوى في مزرعة سمكية، وأشار إلى «أننا الآن في مدرسة (تستخدم لإيواء النازحين) من دون كهرباء، ولا ماء، ولا حمامات، ولدينا أطفال يحتاجون لعلاج وغذاء».
ياتوزاري مع ذلك، أعلنت الأمم المتحدة ارتفاع عدد من أجبروا على النزوح من الحديد، منذ بداية حزيران/ يونيو الجاري، إلى 5200 أسرة، وقال المتحدث باسم الأمين العام للمنظمة الدولية، ستيفان دوجريك، في تصريحات لـ«نيويورك إن» نحو 5200 أسرة يمنية فرت من القتال منذ الأول من يونيو الجاري، وانتقلت إلى مناطق أكثر أمناً. (الأخبار)

مقالة تحليلية

معركة الحديد طويلة: لا مفرّ للغزاة من الاستنزاف
لقمان عبد الله
تستمرّ معارك مطار الحديد على وقع فشل مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، في تحقيق شروط الدول المعتدية على اليمن، وإن كان الرجل يفصل إلى الآن بين كونه مبعوثاً أممياً يسعى إلى تشطيط المسار السياسي من خلال إجبار، مبادرة الكويت في إسقاط قالب جديد، وبين كونه وسيطاً يضطر إلى أن يحمل أحياناً رسائل إلى الأطراف من دون أن يدلي برأيه في تلك الرسائل، كما يحصل حالياً في معركة الحديد، وهو، من خلال هذه الاستراتيجية، يبدو وكأنه تعلم من تجربة سلفه الذي أدى تحيزه إلى فشل مهمته وإنهائها من قبل الأمم المتحدة، وإن كان غريفيث يظهر أميل إلى تسليم الحديدية إلى طرف ثالث، انطلاقاً من اعتقاد يديه بأن

أمس، إلى داخل المطار من جهته الجنوبية - الغربية، بعد ضربات جوية مكثفة فاق عددها الأربعين غارة. سرعان ما بدأت، إثر ذلك، عمليات التضخم والتهويل بالحديث عن سيطرة كاملة للقوات الموالية لتحالف العدوان على المطار، والتقدم منه نحو منطقة كيلو 16 الحيوية في المقابل، كانت سلطات صنعاء، وقواتها على الأرض، على ثباتها المتحارب في مواجهة الاحتشد العسكري والإعلامي الذي استند على أبواب مطار الحديد، ليكتشف استيصال الجيش واللجان عن طرد لها جميعها من المطار، وتشديد الحصار عليهم في غير منطقة على طول الخط الساحلي، مع الإشارة هنا إلى أن «انصار الله» لا تجد نفسها معنية بخوض المواجهة النفسية والإعلامية الراهنة التي تضع الإمارات كل قلبها فيها، محاولة تصوير اشتباكات المطار معركة كبرى أصلاً في أن تؤدي السيطرة عليه إلى انهيارات معنوية على ضفة الجيش والحجان، تجعل الدخول إلى مدينة الحديد أسهل وأسرع وأقل تكلفة. مصادر مطلعة على سير المعارك تؤكد، في حديث إلى «الأخبار»، أن القوات اليمنية المشتركة تمكنت، مساء

أمس، من إخراج الميليشيات المتسللة إلى داخل المطار من حرمة، مستعدة لسيطرتها على كامل أجزائه، جاء ذلك بعدما «تمكّن المهاجمون، تحت غطاء جوي وبحري استثنائي، من تحقيق اختراق عبر التقدم من منطقة الدوار إلى الجهة الجنوبية- الغربية للمطار»، بحسب ما تبين المصادر، لافتة إلى أن «الصف الأى إلى تدمير معظم مباني المطار وتحصيناته، قبل أن يُستخدم طيران الأباتشي لتأمين سيطرة أوسع عليه»، وتستدرك بأن المهاجمين «لم يتمكنوا من إسقاط المطار أو تحقيق سيطرة شاملة داخله»، مضيفة أنهم «سرعان ما أُجبروا على التراجع إلى خارجه، وتحديدًا إلى منطقة الدوار» وتشير إلى أن المواجهات كبدت القوات المهاجمة، وخصوصاً «الوية العملاقة» المسلحة، ما لا يقل عن 60 قتيلًا وعدأ كبيراً من الجرحى، مؤكدة أن الطيران الإماراتي عمد إلى قصف الجماعات المحاصرة لتلك الألوية في محاولة لإفهام مقاتليها بأن «الفرار ممنوع

في المدينة المحتجا. وترافقت هذه التطورات مع «عملية نوعية في مديرية الديرهيمي أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى، وتدمير عدد من الأليات العسكرية بطواقمها، وفرار من تبقى من القوة المستهدفة» بحسب ما نقلته «سبأ» عن مصدر عسكري، مُحدّثة عن «تدمير 20 لية عسكرية العشرات». خسائر الميليشيات الموالية لـ«التحالف»، يوم أمس، لم تقتصر على ما لحق بها في معركة المطار، بل شملت أيضاً قطع المزيد من خطوط إمدادها على الشريط الساحلي، وتحديدًا في منطقتي الخنبلية السفلية، ما لا يقل عن 60،» بعدما التقطوعا إلى الآن، طبقاً لما تفيد به المصادر، «ما بين 5 و6»، بعدما كانت القوات المشتركة قد تمكنت من قطع ثلاثة أبرزها في منطقة الغازة



ترافقت معارك المطار مع عمليات نوعية للجيش واللجان في حدوية الديرهيمي (اف ب)

ومدعة، واغتنام عشر أخباريات بعدما فرّ جنودها تاركين أسلحتهم»، لافتة إلى أن «قوى الغزو والاحتلال تقوم بإجلاء الجرحى والقتلى من المرتزة الأجانب وبعض الحسيبات فقط بطائرات مروحية، كما حصل صباح اليوم (أمس) جنوب ساحل الحديد»، بالتوازي مع ذلك، شنّ سلاح الجو المستر سلسلة غارات في الساحل الغربي أدت إلى «إصابة 15 لية عسكرية، وتفحم جثث عناصر قوات الاحتلال، وسقوط عشرات الجرحى»، في حين أعلنت القوة الصاروخية إمدادها على الشريط الساحلي، وتحديدًا في منطقتي الخنبلية السفلية، ليلعل عدد الخطوط المقطوعة إلى الآن، طبقاً لما تفيد به المصادر، «ما بين 5 و6»، بعدما كانت القوات المشتركة قد تمكنت من قطع ثلاثة أبرزها في منطقة الغازة

في مديرية المحتجا. وترافقت هذه التطورات مع «عملية نوعية في مديرية الديرهيمي أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى، وتدمير عدد من الأليات العسكرية بطواقمها، وفرار من تبقى من القوة المستهدفة» بحسب ما نقلته «سبأ» عن مصدر عسكري، مُحدّثة عن «تدمير 20 لية عسكرية

العشرات». خسائر الميليشيات الموالية لـ«التحالف»، يوم أمس، لم تقتصر على ما لحق بها في معركة المطار، بل شملت أيضاً قطع المزيد من خطوط إمدادها على الشريط الساحلي، وتحديدًا في منطقتي الخنبلية السفلية، ما لا يقل عن 60 قتيلًا وعدأ كبيراً من الجرحى، مؤكدة أن الطيران الإماراتي عمد إلى قصف الجماعات المحاصرة لتلك الألوية في محاولة لإفهام مقاتليها بأن «الفرار ممنوع

في صنعاء إن «معارك الكز والغرّ مستمرة» من دون أن تنفي احتمال سقوط مطار الحديد، لكنها تؤكد أن ذلك «لا يعني انتهاء المعركة الأشمل، بل مزيداً من الاستنزاف للمهاجمين». وإذ تنفي المصادر صحة ما يتّم الترويج له خليجياً عن «الوصول إلى منطقة كيلو 16 وقطع طريق صنعاء الحديد»، مُنّبة إلى أنه «لا يزال -الحديد- من المحرّ حديث عن حرب شوارع»، تحمّل أن «يعمد العدو إلى تنفيذ عملية الخفاف على المدينة للوصول إلى الميناء»، وهي «عملية وإن كانت مكلفة وصعبة إلا أنها أقل وطأة بالنسبة إليه من إقحام المدينة»، وفي كل الأحوال، تظل القيادتان العسكرية والسياسية في صنعاء مطمئنّتين إلى سير المعارك على الساحل وفق ما تؤكد المصادر، لافتة إلى أن «المعركة ستكون طويلة جداً، وستحمل مفاجات للعدو لم تبدأ بعد».

وفي ظلّ التصعيد العسكري، وإصرار تحالف العدوان على المضى في المعركة على رغم الطابع الجنوتي لهذا الخيار، تبدو جهود المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، مُجمّدة حتى حين، وإن كان الرجل قد أبلغ مجلس الأمن، ليل الاثنين - الثلاثاء، نتجته استئناف المفاوضات في شهر تموز/ يوليو المقبل، وتأكدت، يوم أمس، مغادرة غريفيث العاصمة صنعاء قافلاً إلى الأردن، من دون أن يتمكن من إقناع «انصار الله» بالعمل على تسوية جزئية خاصة بمدينة الحديد. وترافقت مغادرة المبعوث الأممي مع حديث دبلوماسيين، لوكالة «فرانس برس»، عن تفاصيل متصلة بالإطار التفاوضي في مقدمها إجراء «مصالحة وطنية»، وتشكيل «مجلس عسكري»، في مؤشر إلى احتمال انطلاق جولة جديدة من المشاورات قريباً. لكن هذا الاحتمال يظل مرهوناً بما سيرفضه الميدان، وما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع توكيلها السعودي والإماراتي بالذهاب إلى أبعد مما بلغاه إلى الآن، أم أنها ستحتلهما على الارتضاء بالأمر الواقع الذي أرسته أكثر من 3 سنوات من الحرب. (الأخبار)

تونس – محمد راهي عبد المولى

ما انفك نقل الاقتصاد الموازي (غير المهيكل) يتعاظم في تونس ليقتارب نسبة 40 بالمئة من الناتج الداخلي الخام وليصبح محرك سوق الشغل في البلاد. التهريب ليس إلا قمة جبل الجليد، فهذا النمط من الاقتصاد له عدة وجوه أخرى: أرباح التهريب الضريبية، الأنشطة الاقتصادية ومحال العمل غير المسجلة، العمل من دون عقود، الخ. تندد الدولة التونسية بالاقتصاد الموازي أثناء الليل والنهار وتعتبره العدو الأول للاقتصاد التونسي وأحد أهم معوقات نموه. يؤيدها في ذلك جيش من «الخبراء» والمحلّين، الذين يعتبرون أنّ بناء السجائر المهزبة في سوق شعبي يعتبر أخطر على البلاد من رجال الأعمال التهريين جيبائيا والسياسيين الفاسدين والفاسطيين والأرتهان للمؤسسات المالية الدولية. المشكلة أنه عندما نتحدث في ممارسات الدولة على الساحل وفق ما تؤكد المصادر، لافتة إلى أن «المعركة ستكون طويلة جداً، وستحمل مفاجات للعدو لم تبدأ بعد».

وفي ظلّ التصعيد العسكري، وإصرار تحالف العدوان على المضى في المعركة على رغم الطابع الجنوتي لهذا الخيار، تبدو جهود المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، مُجمّدة حتى حين، وإن كان الرجل قد أبلغ مجلس الأمن، ليل الاثنين - الثلاثاء، نتجته استئناف المفاوضات في شهر تموز/ يوليو المقبل، وتأكدت، يوم أمس، مغادرة غريفيث العاصمة صنعاء قافلاً إلى الأردن، من دون أن يتمكن من إقناع «انصار الله» بالعمل على تسوية جزئية خاصة بمدينة الحديد. وترافقت مغادرة المبعوث الأممي مع حديث دبلوماسيين، لوكالة «فرانس برس»، عن تفاصيل متصلة بالإطار التفاوضي في مقدمها إجراء «مصالحة وطنية»، وتشكيل «مجلس عسكري»، في مؤشر إلى احتمال انطلاق جولة جديدة من المشاورات قريباً. لكن هذا الاحتمال يظل مرهوناً بما سيرفضه الميدان، وما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع توكيلها السعودي والإماراتي بالذهاب إلى أبعد مما بلغاه إلى الآن، أم أنها ستحتلهما على الارتضاء بالأمر الواقع الذي أرسته أكثر من 3 سنوات من الحرب. (الأخبار)

ما تبدل دولة الاستقلال جيداً كبيراً لإعادة التوازن الاقتصادي والتنموي بين الجهات بعدما ركّز الاستثمار أغلب الأنشطة الصناعية والتجارية على الشريط الساحلي (شرق البلاد). حتى توجّه الدولة في بداية الستينيات للإصلاح الزراعي وبناء صناعات وطنية (تجربة التعاضديات الاشتراكية)، سرعان ما تراجعت عنه مع بداية السبعينيات عندما اختارت النهج الليبرالي. شيئاً فشيئاً، رسخت الدولة اقتصاداً يقوم أساساً على السياحة والزراعة المتجهة للتصدير والصناعات الخفيفة مع تشجيعات كبيرة للمستثمرين الأجانب. المن الكبرى زادت تضخماً بحكم وفود مئات الآف الفقراء من المدن المهشمة للعمل والدراسة. المناطق الحدودية التي تعتبر بوياوات التهريب «معازل» للاقتصاد الموازي تقع ضمن المناطق الأكثر تهميشاً، سواء كان ذلك في زمن الاستعمار أو بعد الاستقلال. أرقام «مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد» (تعليم وصحة وظروف عيش وعمل، احتمال انطلاق جولة جديدة من المشاورات قريباً. لكن هذا الاحتمال يظل مرهوناً بما سيرفضه الميدان، وما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع توكيلها السعودي والإماراتي بالذهاب إلى أبعد مما بلغاه إلى الآن، أم أنها ستحتلهما على الارتضاء بالأمر الواقع الذي أرسته أكثر من 3 سنوات من الحرب. (الأخبار)

هذه المحافظات تُسجّل أيضاً أكبر نسب بطالة في البلاد. ففي حين يبلغ المعدل الوطني 15 بالمئة، نجد أنّ ولاية تطاوين المحاذية لليبيا (الجنوب الشرقي) تصل النسبة فيها إلى 32 بالمئة، ونفس الشيء بالنسبة لى المحافظات الحدودية المحاذية للجزائر (الشريط الغربي للبلاد)، 28,8 في قفصة، 20,9 في توزر، 21,7 القصرين، 20,1 في جنودية (بحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء، معطيات الثلاثي الثاني سنة 2016).

عصابات تنزك الدولة المحافظات الحدودية الفقيرة يبدو «التحالف» مضطراً إلى الإعلان عن استمرار المعارك، كما أعلن أول من أمس أنور قراش، من دون السماح للمرتزة بالقطاط الأنفاس أو البحث عن أساليب وتكتيكات أخرى تؤمن الاستمرار في العمليات المستقبلية في ظروف أفضل، وذلك خشية من عمليات استنزاف مستطاعت كسر الهجمات المستمّية تصبح فيها معركة الساحل الغربي أقرب ما تكون إلى معارك الحدود بين المباشرة والضرائب غير المباشرة. يشمل الصنف الأول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين الرئيسي الذي من أجله تقوّر الجحوم على الحديدية سعياً في حيازة ورقة الثاني، أساساً، الضريبة على القيمة المضافة والمعروف على الاستهلاك وتسجيل العقود والمعلومات المتوافرة، فإن تحالف العدوان والعقارات وأرقام المعاملات، بالإضافة إلى التعقيد، فإن هذا النظام ظالم لعدة أصناف من دافعي الضرائب. المظهر الأول للظلم هو أنّ الأجراء (أساساً

متوسط الحال والفقراء منهم) يدفعون 83 بالمئة من مداخيل الضرائب المباشرة، في حين تدفع الشركات 15 بالمئة ويدفع أصحاب المهن الحرة والحرفيون والتجار 2 بالمئة. المظهر الثاني للظلم هو التفاوت بين أنظمة استخلاص الضريبة على الدخل والأرباح، ففي حين تقتطع ضرائب الأجراء قبل أن تصلهم أجورهم وتدفع الشركات ضرائبها وفق نظام حقيقي (مع مسك محاسبية)، فإنّ هناك مئات الآلاف من التونسيين يتمتعون بالنظام رقم معاملاتهم السنوية مئة ألف دينار. يقوم هذا النظام على تصريح تلقائي بالدخل يختار المنّفع بهذا النظام المبلغ ويصرّح به تمّ تحسب الضريبة المنصوحة بحسب هذه القاعدة: 75 ديناراً سنوياً بالنسبة للأشخاص التنصيبين خارج مناطق البلدية و150 ديناراً سنوياً بالنسبة إلى الأشخاص المنصيبين بالمناطق الأخرى وذلك بالنسبة إلى رقم المعاملات الذي يساوي أو يقل عن 10 آلاف دينار، و3 بالمئة بالنسبة إلى رقم المعاملات بين 10 آلاف

دينار ومئة ألف دينار. ما تقدّم يعني أنّ منتفعاً يحققُ رقم معاملات يناهز الثمانين ألف دينار سنوياً (هذا إن كان الرقم المصرّح به صحيحاً) سيدفع 2400 دينار فقط، في حين يدفع موظف صغير أو «معلم» لا يتجاوز دخله السنوي 15 ألف دينار حوالي 20 بالمئة من

سنوات مظلمة من حيث انهيار المنظومة القيمية للمجتمع. وأسمالية المحاسبين التي رسختها النظام الترنسمي منذ أواسط التسعينيات كانت مدمرة للاقتصاد وللمناعة الأخلاقية للمجتمع.

تحالف العائلة الحاكمة (اهل الرئيس وأصحابه) ورجال الأعمال (كثيرون منهم مهربون كبار)، أخضع الدولة تماماً وجعل من أجهزتها الإدارية شرطة مزور ومن أجهزتها الرقابية (الجمارك، مصالح الضرائب، أجهزة مراقبة الأسواق والأسعار) شاهدين زور على الفساد.

دون أي إمكانية للتهوّر، إذ إنّ دخله معلوم للدولة. الشكل الثالث للظلم الجيبائي في تونس يخص الشركات: تتمتع الشركات الأجنبية بامتيازات مجبئية وإعفاءات جمركية لا تتمتع بها المؤسسات التونسية. لا يكفي أنّ الاقتصاد التونسي ضعيف وغير تنافسي، ولا يكفي أنّ الدولة ما انفكت تفتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية، لكن يُضاف إلى كل هذا تمييز جيبائي لمصلحة الأجنبي، مثال على ذلك ما يسمى بالشركات المصدّرة كلياً، وهي مؤسسات يكون 66 بالمئة من رأسمالها مملوك لأشخاص غير مقيمين ضريبياً (تونسيون أو أجانب) ويكون نشاطها موجهاً كلياً للأسواق الخارجية. تدفع هذه الشركات 10 بالمئة ضرائب مقابل 25 بالمئة بالنسبة إلى الشركات التونسية، كما أنّه يمكنها تحويل أرباحها إلى الخارج بالعملة الصعبة وبيع 50 بالمئة من إنتاجها في السوق المحلية.

الشكل الرابع للظلم هو ضعف الرقابة. فهناك آلاف المؤسسات الصغيرة وأصحاب المهن الحرة من لا يصرحون بدخلهم أصلاً أو لا يعطون أرقاماً صحيحة، ويظهر عليهم الثراء بكل أريحية من دون أن تتحرك الدولة، الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم هم الأكثر فقراً، أو الأكثر أمانة.

بيروقراطية خانقة

رغم كل الخطاب الرسمي حول تسهيل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً بالنسبة إلى الشباب، فإنّ الواقع مغاير تماماً. حتى عندما يتوفر لك رأس المال اللازم لإقامة مشروع، يجب أن يكون لك «صبر أيوب»، أو «كثافت قوية» تسهّل لك المعاملات. من يفكر في إقامة مشروع سيتوجب عليه تحضير مجلدات من الوثائق والضمانات، ويجب عليه أن يتعبها نفسياً لإحلة في نصف إبارات البلد. رحلة شاقة ومكلفة وقد تنتهي في كثير من الأحيان برفض الترخيص للمشروع طبعاً من حق الدولة أن تتثبت من تطابق الملف مع القوانين والتراتب وأن

مقالة

تونس: الدولة راعٍ أوله للاقتصاد الموازي

تتحرى شبهاث الفساد وغيرها. لكن المشكلة أنّ كل هذا التعطيل والتعقيد لا يتأتى من حرص على قانونية الملف وشفافية المعاملات: تونس تحتل المرتبة 74 عالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية 2017) بد 42 نقطة على مئة، كما أنّها أدرجت من طرف الأوروبيين في قائمة الملائات الضريبية وأخر سنة 2017 وضمن قائمة الدول الأكثر عرضة لتبييض الأموال في شباط/ فيفري 2018.

يتعلق الأمر أساساً بتداخل الصلاحيات والإدارات في نفس الملف وضرورة الحصول على توقيعات تتطلب المرور بترابنية معقدة. هذه البيروقراطية الخائفة تفتح من جهة الأبواب أمام الفساد والمحسوبية، ومن جهة أخرى تجعل الحصول بفكرتون ألف مرة قبل عرض ملفهم والتفكير أصلاً في إقامة مشروع قانوني ومهيكل. وهذا يعني أنّ هناك مؤسسات كانت ستستشهد وتدفع ضرائب وتُشغّل عمالاً يدفعون ضرائب بدورهم ويساهمون في الدورة الاقتصادية. إذ تفتح أبوابها، وإنّ هناك أموالاً لن تذهب للاستثمار وستظل في البنوك أو سيتم استثمارها في واحد من أشكال الاقتصاد الموازي.

ازمة قيمة

السنوات الأخيرة التي سبقت الثورة لم تشهد فقط تسارع نسق نهب البلاد، بل كانت أيضاً سنوات مظلمة من حيث انهيار المنظومة القيمية للمجتمع. وأسمالية المحاسبين التي رسختها النظام الترنسمي منذ أواسط التسعينيات كانت مدمرة للاقتصاد وللمناعة الأخلاقية للمجتمع.

تحالف العائلة الحاكمة (اهل الرئيس وأصحابه) ورجال الأعمال (كثيرون منهم مهربون كبار)، أخضع الدولة تماماً وجعل من أجهزتها الإدارية شرطة مزور ومن أجهزتها الرقابية (الجمارك، مصالح الضرائب، أجهزة مراقبة الأسواق والأسعار) شاهدين زور على الفساد.

تكوّنت ثروات ضخمة في فترات وجيزة وظهر أثرها جيد لم يفخوا «تعمة الله عليهم». هذه الطبقة الجديدة المهيمنة فرضت «قيمتها» على المجتمع شيئاً فشيئاً، وأصبح الالتحاق بها حلم للكثيرون... استشرت ثقافة الربح السريع وكان التهريب والتبييض الطبيعيّ أن يتجه الحاليون بالثراء إلى الأنشطة غير القانونية وإلى الانخراط في منظومة الفساد والإفساد. في الوقت نفسه، كانت ثقافة الكسب المشهور وللمفقول تندثر وأزمة البطالة تتعاقم واهترأ الطبقات الوسطى يتسارع وفقدان التعليم لدوره كمصعد اجتماعي يترسخ. هذه الأزمة القيمية سيكون تأثيرها أكثر حدّة على الشباب الذين يعانون من البطالة ومن ضعف الأجور وانسداد الأفق، في حين يرون كيف يعيش اندامهم في الغرب وكيف أنّ هناك شباباً في سنّهم من أبناء بلادهم أصبحوا أثرياء في مدة وجيزة بوسائل غير شائعة ومن دون حاجة إلى شهادات أو خبرة. الكثيرون بدأوا يلتجئون إلى البدائل الأسهل و«الأنجع» الهجرة غير النظامية، الأعمال الإجرامية، وبالطبع

التهرب والاقتصاد الموازي بمختلف أنشطته. هنا غضب من فيض رعاية الدولة للاقتصاد الموازي وتوثيرها المناخ الملائم لانتعاشه. كل هذا من دون أن نتحدث عن تواطؤ أجهزة الدولة من حرس حدود وجمارك والقوى الأمنية التي تراقب الطرقات، فمثلاً تهريب أطنان من مختلف السلع ومبيوماً وتوزيعها في كامل أرجاء البلاد بشكل غير قانوني ودوري لا يمكن أن يحدث من دون حماية من السلطات.

ظهور أثرياء جديد يراكمون ملايين الدينارات في سنوات قليلة من دون أن يكون مصدر أموالهم الموارى وتوثيرها المناخ الملائم لانتعاشه. كل هذا من دون أن نتحدث عن تواطؤ أجهزة الدولة من حرس حدود وجمارك والقوى الأمنية التي تراقب الطرقات، فمثلاً تهريب أطنان من مختلف السلع ومبيوماً وتوزيعها في كامل أرجاء البلاد بشكل غير قانوني ودوري لا يمكن أن يحدث من دون حماية من السلطات.

ظهور أثرياء جديد يراكمون ملايين الدينارات في سنوات قليلة من دون أن يكون مصدر أموالهم الموارى وتوثيرها المناخ الملائم لانتعاشه. كل هذا من دون أن نتحدث عن تواطؤ أجهزة الدولة من حرس حدود وجمارك والقوى الأمنية التي تراقب الطرقات، فمثلاً تهريب أطنان من مختلف السلع ومبيوماً وتوزيعها في كامل البضائع والخدمات من المعاليم الجمركية.